الإمارات

المفكر العالمي الدكتور طلال أبو غزالة لـ« الوطن »:

واقع البحث العلمي في عالمنا العربي يمضي باتجاه صحوة علمية عربية

حوار : طارق شديد

استطلع المفكر العالمي والخبير الاقتصادي الكبير الدكتور طلال أبو غزالة، أن يثبت حضوره في العديد من المحافل الدولية إن كان على صعيد النظرية أو على صعيد التطبيق، وأصبح رجلا يشار إليه بالبنان، حيث يترأس الآن مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، وهي المجموعة المهنية الرائدة التي تعمل في العديد من الحقول والمجالات بمكاتبها الـ ٧١ المنتشرة في ٢٩ دولة تتوزع في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وآسيا وشمال أمريكا، ويعمل فيها أكثر من ٢٠٠٠ كادر مهني متخصص.. ويرأس الكثير من المنظمات والهيئات بصفة فخرية.. علاوة على المناصب التي يشغلها في المؤسسات التجارية والجامعات العالمية والمؤسسات الأكاديمية التي يديرها ومنها كلية أبو غزالة لإدارة الأعمال، وأكاديمية مايكروسوفت للحلول التجارية، وكلية طلال أبو غزالة للدراسات العليا في الأعمال والإدارة بالجامعة الأمريكية ببيروت.. كما يرأس الاتحاد العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية التابع للأمم المتحدة، وبالتأكيد لن يكون هذا المنصب آخر طموحات أبو غزالة، هذا الفلسطيني الذي خرج من يافا بعد النكبة، ليجعل كل المساحات التي يجوبها بيارات طموح وأمل وإنجازات متعاقبة..

"الوطن" التقت بـ طلال أبو غزالة مؤخرا خلال زيارته للإمارات، وحاورته حول واقع ومستقبل "البحث العلمي" في العالم العربي في ظل المتغيرات التي يشهدها، وكذلك عن مستقبل العالم الاقتصادي بعد ما زعم الكثيرون بأن الأزمة المالية ولت، ليؤكد أن العالم مقبل على أزمة اقتصادية تفوق في حدتها الأزمة المالية، ويؤكد في الوقت نفسه أن لديه ثقة كاملة في مستقبل الأمة العربية، وقناعته ترتبط بثقته في مستقبل مصر لأنها - على حد وصفه وتأكيده - قاطرة العرب، فهو يرى أنها ستصبح في غضون ١٠ سنوات ، لا أكثر ، من بين أهم ٢٠ اقتصادا في العالم بما تملكه من موارد بشرية وطبيعية وتاريخ وحضارة ..

• بداية سألته "الوطن": لا شك أن الاستثمار بالمال لا يغني عن الاستثمار بالإنسان، والأمران معا يشكلان دعامة الرسالة الإنسانية في إعمار الأرض.. من وجهة نظركم، هل أصبح الإنسان العربي قادرا على التمتع بمكانة في اقتصاد المعرفة؟..

أبنائي، بل أحفادي، ومنهم حفيدي الذي يحمل اسمي، يعرفون الأشياء التي نتحدث عنها الآن وأكثر منا أيضا.. فنحن نخلنا عصر المعرفة الذي ليس فيه ميزة لعربي على عجمي، ولا لأسود على أبيض، إلا بالاجتهاد والمثابرة والإخلاص في العمل.. أقص عليك قصة تفسر هذا التحول التاريخي.. دعيت في العام ١٩٧٤ إلى اجتماع لمجلس إدارة غرفة التجارة الدولية في باريس، حيث قدم المستشار الأعلى للرئيس الأمريكي للشؤون الإنترنت عرضا عن منتج الإنترنت من خلال صورة تجسد كلبا يجلس أمام جهاز الكمبيوتر ويضع قائمتيه على لوحة المفاتيح (الكيبورد)، وكان ذلك عبارة عن درس حول الثقافة الجديدة آنذاك.. وعلى شاشة الجهاز كتبت العبارة التالية: إن عظمة الإنترنت هي أن الذي يوجد على الطرف الآخر لا يعرف أنني كلب..

وأراد من خلال ذلك أن يوضح أن الإنترنت يمكنها أن تحقق الديمقراطية الكلية في العالم، إذ أن كل من يدخل محيط الإنترنت يتساوى مع غيره ممن يسبحون فيه، كما لو أن الأمر يتعلق بـ"ديمقراطية السباحة" في البحر التي تجمع بين الأمير والحفير على قدم المساواة، وإن اختلفت مادة أو لون قميص السباحة الذين لا يعنيان شيئا في عملية السباحة نفسها..

عظمة وقدرة أمتنا

واليوم، فإن هذا التقدير قد أصبح واقعا فعلا.. فابني وابنك وابن رئيس وزراء اليابان أو أي شخصية حول العالم، وكذلك حفيدي، لديهم القدرات ذاتها في التعامل مع الإنترنت، وأمامهم جميعا مصدر معلومات لا ينضب.. لذلك، تجدني لا أخشى على النهضة العربية وعلى الشباب العربي من الفاقة المعرفية..

وحرصا مني على هذا الهدف منذ أن تدربت على الكمبيوتر في العام ١٩٦٢ عندما كان الجهاز بحجم غرفة بطول ١٥ مترا، وكان يعرف حينها باسم جهاز تحليل البيانات، وحيث كان والدي رحمهما الله يحرصان على تعليمي لا على شراء دراجة هوائية أو نارية لي، منذ ذلك الحين وأنا مقتنع ومصمم على ألا أشتري لأبنائي أي لعبة أو شيء إلا إذا كان له علاقة بالإنترنت ومجتمع المعرفة، لأنني أعتبر أن إحدى مشكلاتنا في تنشئة أبنائنا، تكمن في أن أولوياتنا خاطئة.. وأعتقد أن إحدى النتائج الكارثية للحرب على العراق، تمثلت في القضاء على ثلاثة آلاف عالم.. وهذه حقيقة يجب أن نقال لأنها تبرهن أن جينات الإنسان في منطقتنا ليست أقل شأنا من جينات الإنسان الموجود في الغرب..

وستيف جوبز (مؤسس "أبل") الذي يكن له الغرب تقديرا كبيرا، كان يملك جينات عربية، وبالتالي لا أحد يستطيع أن يقول إن العرب عاجزون عن الاختراع أو البحث أو التقدم..

وأنا شخصيا ليست لدي مشكلة ثقة في عظمة وقدرة هذه الأمة، وأقول ذلك أيضا من موقعي كرئيس للشبكة العربية للبحث العلمي في الجامعات والتي تعمل تحت مظلة الجامعة العربية وبالتعاون مع شبكة جامعات الاتحاد الأوروبي..

البحث العلمي

• كيف تنظرون إلى واقع "البحث العلمي" وثقافة البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات العلمية العربية مقارنة بما يحدث حولنا في العالم؟..

صحيح أن الأمة العربية هي الأضعف في العالم في مجال البحث العلمي، وحتى أنها أقل شأنا من دول إفريقية عديدة، ولكن هناك نقطة إيجابية تتمثل في أن لدينا اليوم أعلى نسبة استثمار في بناء القدرات والكفاءات في مجال التعليم والبحث العلمي، وهي موجودة بالذات في دول الخليج.. وعلى سبيل المثال، تخصص المملكة العربية السعودية ما يعادل ٢٠ ٪ من ميزانيتها العامة للتعليم والبحث والعلمي، وهذا ينطبق على دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها..

وبصفتي رئيس منظمة عربية تهتم بالجودة في التعليم، ورئيس منظمة عربية تهتم بالبحث العلمي في الجامعات.. أستطيع أن أقول انطلاقا من هذه المسؤوليات، إن هناك تغييرا كبيرا في قطاع المعرفة والبحث العلمي في وطننا العربي، لكن هذا التغيير يأتي على قدر الإمكانات المتاحة.. فبالنظر إلى هذه الإمكانات، نجد أن واقع البحث العلمي يمضي هذه الأيام في اتجاه صحوة علمية عربية توازي النهضة الحاصلة في مجتمعاتنا، بل إن التقدم في مجال البحوث والتطبيقات العلمية سوف يتعزز مع مضي الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية قدما..

فاليوم نجد في دولة الإمارات مثلا حركة نشطة لعقد المؤتمرات المتخصصة في هذا المجال وإطلاق المبادرات الرائدة التي تعبر عن مرحلة جديدة من الاهتمام بالبحث العلمي، فقد شاركت - مثلا - في نوفمبر الماضي بـ"مهرجان المفكرين العالمي الأول" الذي استضافته أبو ظبي، والذي ضم مجموعة كبيرة من العلماء بعضهم حاصل على جوائز نوبل.. وكل هذه المبادرات تهدف إلى تحقيق قفزة حضارية في البحث والتطبيق العلمي، قفزة تؤمن بها قيادة دولة الإمارات إيمانا كبيرا..

وبالنسبة إليّ، فإن الإمارات لديها تجربة رائدة عالميا، خصوصا بعد أن نجحت في فترة قياسية في تحويل الصحراء إلى دولة حديثة، مع المحافظة في الوقت ذاته على التراث والتقاليد العربية العريقة..

وفي السياق ذاته أيضا، استضافت إمارة الشارقة في نفس الشهر، مؤتمرا شاركت فيه أيضا، حول كيفية تحويل الإختراعات العربية إلى منتجات، وهو الأمر الذي تنشد حاجة دول المنطقة إليه.. من هنا، يمكننا القول إن النهضة العلمية في الإمارات قطعت بالفعل أشواطا كبيرة على المستويات كافة وفي مختلف المجالات، ما يؤكد أن موضوع البحث العلمي ليس قضية معزولة عن القضايا الأخرى في المجتمع..

ولمة جهود كبيرة مماثلة في الدول العربية الأخرى، وخصوصا في السعودية ومصر التي تظهر فيها إشارات إيجابية تبشر بمرحلة عربية جديدة.. أما في الأردن، فقد قدمت بصفتي رئيسا لمنتدى دعم السياسات الاقتصادية، كتابا يتضمن الإصلاحات السياسية والسياسات الاقتصادية والمالية التي على الدولة القيام بها من أجل تحقيق تقدم متكامل، بما في ذلك التقدم العلمي..

وفي كل الأحوال، إنه لأمر مطمئن أن نرى عملية الإصلاح ماضية إلى الأمام في الوطن العربي، سواء جاءت هذه العملية بشكل تلقائي أو بفعل الحاجة الاضطرارية.. فالأمة العربية أمام نهضة فعلية حتمية شاءت أم أبت، نهضة تتم بالإرادة الذاتية أو بدفع من عوامل أخرى.. أما العقول العربية والاختراعات العربية فهي موجودة بكثرة، ومن مهامي كرئيس للجمعية العربية لنقل التقنية والإبداع، أن أعمل على تنشيط كافة السبل التي تساعد المخترعين على تحويل مخترعاتهم إلى مشاريع ومنتجات ملموسة..

• التغيير سمة التاريخ والمنطقة العربية ليست استثناء.. ما انطباعكم عما يجري اليوم من أحداث وتجلياتها التي ربما تأخذ أبعادا خطيرة من تدخل أجنبي ومحاولات لاختطاف النتيجة النهائية؟..

إذا ما أخذنا في الاعتبار التاريخ والجغرافيا وهو مبدأ مهم عندما ننظر إلى المستقبل ، فإننا سنجد أن هناك أمماً أخرى مرت بمثل هذه المرحلة التي تمر بها الدول العربية ، فقد سبق وأن عاشت أوروبا في عصور الظلام لمدة ٢٠٠ عام حتى تحققت النهضة ، وخلال هذه الفترة دفعت أوروبا ثمنا غاليا بشريا واقتصاديا ومعنويا واجتماعيا ، وهذا يعني أن الانتقال لا يكون بغير ثمن ..

وفي العصر الذي نعيش فيه لن نحتاج إلى فترة انتقالية تمتد ٢٠ عاما لنصل إلى مرحلة النهضة العربية ، فالفترة لن تزيد على عامين خلالهما سيعاد ترتيب جميع الأمور ، ليس فقط ما يتعلق بالقوانين والتشريعات والبنية التحتية ، وإنما أيضا على المستوى النفسي، بمعنى أننا كعرب يجب أن نشعر بالتغيير والانتقال إلى النهضة ..

ولابد من أن نجري إصلاحات في النظام المحاسبي الحكومي، لأن الحكومات العربية تعاني مشكلة في هذا المجال ، ويصطفي رئيسا للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، أؤكد أهمية تحول الحكومات إلى النظام الحكومي المعترف به دوليا ، هذا سوف يسهم في حل جانب كبير من مشاكل الموازنة العامة ..

مصر القاطرة

وإذا تحدثنا عن مصر كنموذج أقول : إن قوة الأمة العربية بمصر وضعفها بمصر ، ولذلك أنا متفائل لأنني أرى أن مصر ستكون بمثابة القاطرة لكل الأمة العربية ، وليس لدي شك في هذا الأمر .. ومصر الآن في مرحلة انتقالية لكي تصبح ذات اقتصاد وطني حر غير خاضع للسيطرة أو الابتزاز أو الفساد ، وهذه المرحلة ستخرج الحالقات الهائلة في هذه الأمة المهمة للعرب ..

والدول الصاعدة هي الدول ذات عدد السكان الكبير ، وصندوق النقد الدولي تنبأ بهذا منذ فترة، أن هذه الدول سيكون بها سوق واستهلاك كبير وإنتاج وفير، وبالتالي ستكون القوى اقتصاديا، وهذا ينطبق على مصر، واستطيع أن أؤكد أن مصر خلال ١٠ سنوات ستصبح من بين أهم ٢٠ اقتصادا في العالم، وفقا لما تمتلكه من موارد بشرية وطبيعية وتاريخ وحضارة، وهذه هي المعايير التي يمكن أن نستند إليها.. وزوال النظام السابق في مصر فتح الآفاق أمام الاقتصاد ليحقق ذاته وقدراته ، وإذا كان التحول نحو الديمقراطية مهما، فإننا يجب أن ننظر إلى النتائج الاقتصادية وهي تؤكد أن مصر ستصبح ذات اقتصاد ديناميكي ، ومن واقع خبراتي الشخصية من خلال ارتباطي بمجتمع الأعمال في مصر، ألاحظ حاليا أن هناك ثقة لدى العاملين في السوق المصرية في أن المناخ الذي يحكم العمل الاقتصادي مختلف، ويرتبط بالمنافسة الحقيقية التي توجد التطوير والتحديث .. والملاحظ أن هناك تحسنا ونموا في أداء القطاع الخاص الذي لم يتضرر حتى في أحلك أيام الأزمة السياسية بعد الثورة، لكن للأسف ما يشغل الناس هو البورصة، ويجب أن نعلم أنه في البورصة يخسر شخص ويربح آخر، لكن إضافتها للناتج المحلي صفر ، وإنما الذي يضيف للناتج المحلي هو إنتاج سلعة أو تقديم خدمة وهذا لم يتوقف ، وأؤكد أن نشاط البورصة لا يعد مؤشرا لاقتصاد أي دولة على الإطلاق ..

والخبراء يؤكدون أن نمو اقتصاد مصر لن يكون نموا طبيعيا، وإنما سيكون انفجارا اقتصاديا وبسرعة هائلة، لأنه يمتلك قوة الطاقة البشرية وقوة مكونات الاقتصاد، والجميع ينتظر لكيفية توفير البيئة الذي ستتيح للاقتصاد المصري هذا النمو، والكل ينتظر النتائج السياسية، وهذا خطأ لأنه من السهل العبد في الإصلاح الاقتصادي بسهولة أكثر بكثير من تعديل قانون الانتخابات على سبيل المثال، ونتائج الإصلاح الاقتصادي ستكون نتيجتها أسرع ..

أحلاهما مر

• كيف تنظرون إلى المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي الآن؟.. وما تداعيات ما يحدث في اليونان وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى على الاقتصاد العالمي؟..

أحذر من خطورة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا، وأدعو إلى ضرورة توعية الرأي العام والمسؤولين في العالم العربي بأهمية المتغيرات الاقتصادية وأثرها، إذ إننا نعيش في عالم متغير غير مسبوق بسبب تقنية المعلومات والاتصالات..

وعندما تفجرت الأزمة المالية العالمية توقعت أن ينجه الاقتصاد العالمي إلى أزمة حقيقية أعمق وهي الأزمة الاقتصادية، ثم بعدها الأزمة الاجتماعية وهذا هو الأخطر..

وأتوقع أن نسمع في الغرب وأوروبا عموما عام ٢٠١٢ هتافات الشعب يريد إسقاط النظام الاقتصادي..

وهناك خياران أمام الاقتصاد العالمي أحلاهما مر.. الأول: تقليص الدين العام والعجز في الموازنات وهذا ينتج عنه تقليص في الخدمات للمواطنين.. والثاني: الاستمرار في الترف وهو ما تعود عليه المواطن في أوروبا ويؤدي ذلك إلى إفلاس الدولة بالكامل.. وهذا سيطيح مشكلة على البنوك الغربية، ويؤدي إلى ما يسمى التضخم المتراكم في الاقتصاد، وقد نشر مؤخرا على غلاف مجلة "نيوزويك" الأمريكية صورة مقلوبة للبيت الأبيض وعليه عبارة كيف تسقط القوى العظمى، كما حمل غلاف مجلة "تايم" عبارة انهيار سوق أوروبا..

شبكة القروض

وإذا نظرنا إلى شبكة القروض الأوروبية نجد أن إيطاليا مديونة إلى فرنسا بأكثر من نصف تريليون أي خمس الناتج القومي الفرنسي كما أنها مدينة بمبلغ تريليون ونصف التريليون لدول أوروبية أخرى، أما أسبانيا فهي مديونة بأكثر من تريليون لدول أوروبية.. ويبلغ عجز الموازنة لمعظم الدول الرئيسية في أوروبا حوالي ١٠ ٪ وهذه مرحلة خطرة جدا لأن العجز في الموازنة والدين العام تخطى حاجز ٣ ٪ من الناتج القومي، فمثلا إيطاليا ٣٣ ٪ ، وايرلندا ٣٢ ٪، واليونان ١١٪، وبريطانيا ١١٪، وفرنسا ٨٪، والسويد ٥٥٪... كما أن جميع هذه الدول تخطت الدين العام وهو من المفروض أن لا يزيد على ٦٠ ٪ من الناتج القومي، وأن مجموعة السبعة الكبار تخطت ديونها نسبة الدخل القومي (حوالي ٧٠٪)، فمثلا اليابان ٢٢٥٪، وأمريكا فوق ١٠٠٪، وبريطانيا ٩٤٪، وفرنسا ١٠٠٪، وإيطاليا ١٣٠٪، والمانيا ٨٥٪... والدين العام الأمريكي ارتفع في عهد بوش من حوالي خمسة تريليونات إلى عشرة، وفي عهد أوباما إلى حوالي ١٥ تريليوناً، وإذا أضفنا الضمان الاجتماعي (٨ تريليونات) والتأمين الصحي (٣٨ تريليوناً) يصبح المجموع ما يزيد على ٦٢ تريليوناً، وأوباما صرح بقوله إن انتعاش الاقتصاد الأمريكي يعتمد على الصين وآسيا..

العرب أمام نهضة حتمية والعقول والاختراعات العربية موجودة بكثرة

النهضة العلمية في الإمارات قطعت أشواطاً كبيرة على المستويات كافة

مصر قاطرة العرب وستصبح في غضون ١٠ سنوات من بين أهم ٢٠ اقتصاداً في العالم

إحدى النتائج الكارثية للحرب على العراق تمثلت في القضاء على ثلاثة آلاف عالم

جينات الإنسان في منطقتنا ليست أقل شأناً من جينات الإنسان الموجود في الغرب

النظام العالمي يعاني مشكلات بنيوية حقيقية ويجب إصلاح نظام اقتصاد السوق

توقع أن نسمع في الغرب عام ٢٠١٢ هتافات الشعب يريد إسقاط النظام الاقتصادي

البحث عن بدائل

إن انهيار الاقتصاد الغربي يدفع إلى البحث عن بدائل، ونحن أحد هذه البدائل، مع أنه ليس من مصلحتنا أن يحصل ذلك، وهناك الكثير من الطروحات، كيف ينقذ الغرب اقتصاده" إذا يجب علينا أن نعي ماذا يحصل، لأن ذلك يؤثر فينا ويجب أن يستفيد اقتصادنا من الأزمة الاقتصادية الحالية وهذه فرصة كبيرة.. إن العروش الاقتصادية بدأت تهتز، وبأن العملة الأوروبية لن تستمر إلا إذا تم ربطها بالدولار.. والقروض لن تحل مشكلة اليونان، ولكن الحل في الإصلاح..

لقد انتقلنا في المرحلة الحالية من إفلاس الشركات (الأزمة المالية) إلى إفلاس الدول (الأزمة الاقتصادية)، أي من الخاص إلى العام وهذا هو الخطر عندما تصبح الدولة عاجزة عن تقديم خدماتها للمواطن، وهذا ما نسميه المرحلة الثالثة أي الأزمة الاجتماعية..

إننا أمام مشكلة حقيقية وليست أنيمة، إذ ليس هناك حل لأزمة الاقتصاد العالمي لأن كل دول الغرب مصابة، ما عدا ألمانيا لأنها لم تتبع سياسة الغرب بالتحرير الكامل، وألمانيا تطبق نظام رأس المال الحر الخاضع لإشراف الدولة، بينما الدول الغربية الأخرى تعاني من مسألة تقليص ديونها وعجز الموازنة وتخفيض خدماتها للمواطن أو تعلن إفلاسها وتقيم نظاما جديدا..

ما الحل؟

ومراكز الأبحاث والدراسات ما زالت تدرس الموضوع، وهناك مشكلة أمام قادة العالم بمواجهة شعوبهم (فالعجز في الموازنات هو في إزدياد، والدين العام بتراكم كلما حاولوا عمل حلول إضافية).. إن الدول الغربية تدفع اليوم ثمن الحلول التي اتبعتها بعد الأزمة المالية عندما نقلت المشكلة من القطاع الخاص إلى الحكومات، فقد اشترت الحكومات المؤسسات الفاسدة، واستدانت لتغطي عجوزات وديون هائلة، وأصبحت الدولة طرفا في المشكلة..

إذا قلت لي ماذا كان عليها أن تفعل أقول لا أعرف بالضبط.. ولكن الحقيقة أن النظام العالمي يعاني من مشكلات بنيوية حقيقية، ويجب عدم إغفال ذلك، يجب إعادة إصلاح النظام المالي المتمثل بنظام اقتصاد السوق، المطلوب اليوم الانتقال من اقتصاد السوق إلى نظام السوق الاجتماعي..

وأنا أنتقد ما يقوم به القطاع الخاص بتشجيع الحكومات لإقامة مشاريع عملاقة، كما أنتقد بشكل خاص عدم التنوع والاعتماد على موارد النفط، وأرى أن على الدول الاعتماد على المؤسسات والمشاريع الصغيرة، لأنها الأكثر قدرة على خدمة شرائح واسعة من المواطنين.. ويجب الاهتمام بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة، خاصة في مجال تقنية المعلومات، كما يجب أن نتحول إلى مجتمع ينتج المعرفة، فنحن مسؤولون عن توجيه أحفادنا للتفكير الصحيح وتعميم ثقافة الاستثمار في الإبداع وإتاحة بيئة مناسبة لذلك.. وأرى أن الديمقراطية الكونية التقنية تساوي بين البشر، والاقتصاد المعرفة يسهم في صنع الديمقراطية عالميا، فقد دخلنا عصرا له معايير ثروته وتفكيره، هذا سيسهم في نهضة سريعة للبشرية وسيتغير سلوك الدول والأمم نتيجة لذلك..